خالد محمد خالد



المقطم
للنشر والتوزيع

لَو شهِدْتُ حِوارهُم .. لَقُلْت

الطبعة الأولى
١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م

الناشر
دار المقطم للنشر والتوزيع
٥٠ ش الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة

خالد محمد خالد

لَو شهِدْتُ حِوارهُم لَقُلْت . . .

دار المقطم للنشر والتوزيع

القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

فى هذا الكتاب

الحياد تجاه قضايا الوطن وهمومه -

خيانة . .

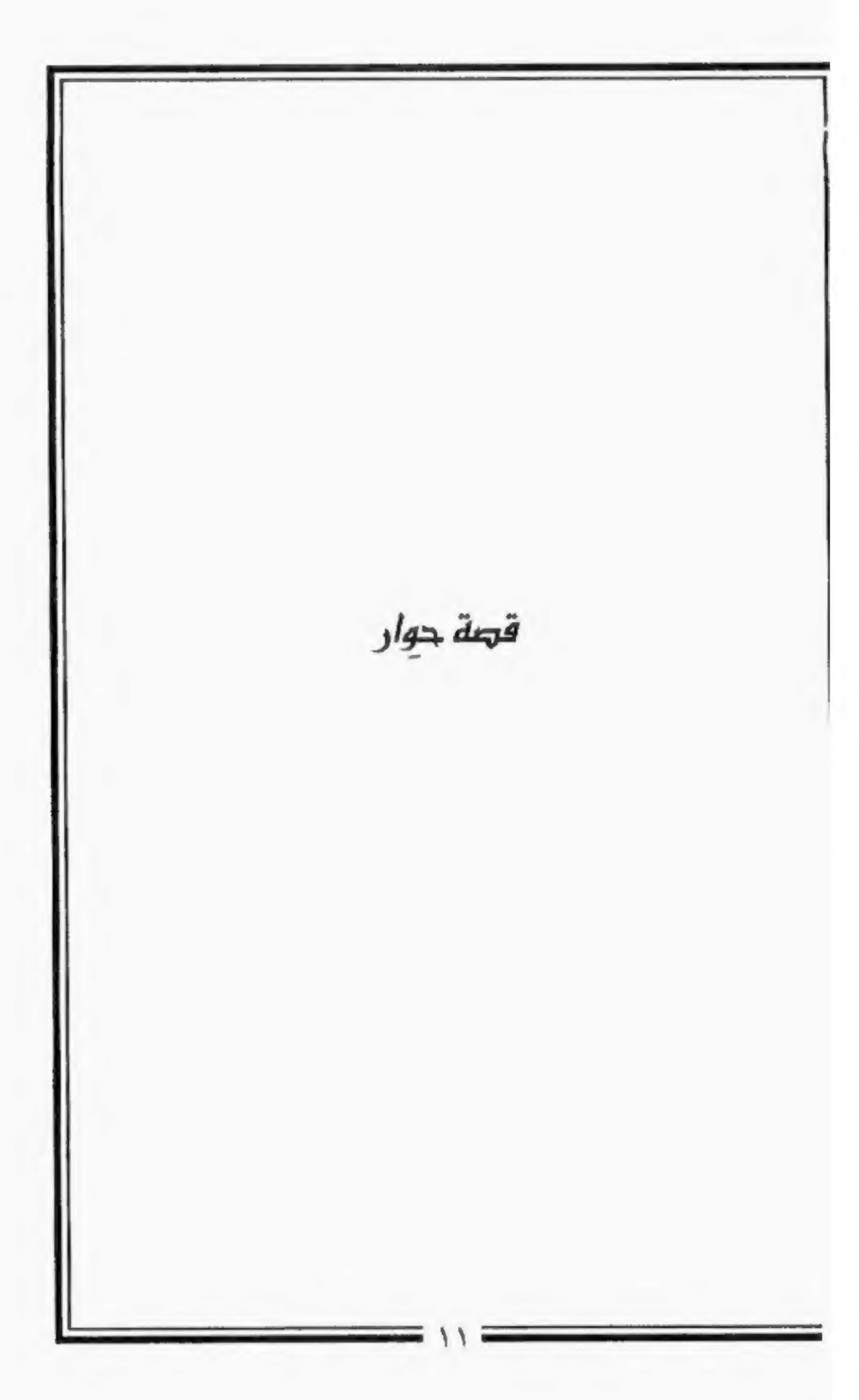
والانسحــاب مــن تبعاتهــا -

هروب . .

والذى يكذب على الشعب ، يحرم
فورا من شـرف المواطنـة

وحقوقها . .

«باركليز»



قصة حوار

أهذا هو الحوار الذي لَبثت مصر تنتظره طويلاً ، وهي خائفة تترقّب ، أكثر مماَ كانت راجية تتلهّف !! ؟؟

وهلِ النظام السياسي الماثل قادر علي أن يُنشىء حِوارا حقيقيا متَقَبَّلا نتائجه مهما تكن له أو عليه ؟!

سؤال ينبغى أن يُجاب عليه من كل مُواطن صادق وأمين .. مثقف وشريف ..

إن يكن الجواب : نعم ؛ فلماذا ؟؟

وإن يكن : لا ، فلماذا أيضاً .. ؟؟

وهذه الصفحات تجىء فى أوانها .. تجىء والحاجة إليها أعظم ما تكون ، لتقول كلمات غابت عن المؤتمر وغاب عنها حواره .

ولسوف يتقبلها من يرضي ، ويرفضها من يسخط . بيْدَ أنى أتقبل كلاِ الموقفين بصدر رحب ، وقلب سليم ، راجيا - لا أكثر - متُمنيا - لا أقل - ألاَّ يكون رضـا الراضين بُغضـا للنظام ، وألا يجىء شجب الساخطين تملُقا للنظام .

لقد أعطَتْ مصر جيلنا ما لم يكن يحلم به وما لم يكن يخطر له فى منام ..

أفلا يكون من حقها ، بل قولوا : بعضَ بعضِ حقها فى أن

نقول الحق فيما يغشى حاضرها ، ويتربّص بمستقبلها ؟؟

بلى .. إن لها هذا الحق ، وعلينا لها واجب الأداء قبل أن يحلّ بنا عقاب الساكتين أو الضالعين .. !!

***

لقد استغرق الإعداد لمؤتمر الحوار وللجنة التحضير له شهورا كُثْرا .. وصحب مَخاضه ثم وِلادته بعض العجائب التي كان أبرزها عنصر المفاجأة - فحتى صباح يوم افتتاح اللجنة لم تُعلَن أسماء أعضائها ولا بالنسبة للصحافة البارعة فى شَمّ الأخبار على بُعد فراسخ !!

ومَرَدُّ ذلك إلى وَلَع الرئيس بالمفاجآت . وتُذكّرنا هذه المفاجأة وهذا الولَع بيوم وَلِىَ الأمر بُعيْدَ مصرع الرئيس السادات . إذ قرر مشكورا الإفراج عن الخمسمائة بعد الألف الذين كان قد تم الأخذ بتلابيبهم فى بضع ساعات لأنهم تجرأوا و « شتموا » مصر . أى عارضوا الرئيس الراحل غفر الله له .. !! وكان يرى كل نقد له ، سِباب لمصر .. !!

أفرج عنهم جميعا وأطلق سراحهم فى إحدى مفاجآته .. فبدَلاً من أن يبشّروا بالإفراج ويغادروا المعتقل آمنين ، حُمِلوا فى عربات إلى المجهول !!

- إلى أين يا سادة .

– إلى مكان قريب إن شاء الله .

وأقبل بعضهم على بعض يتساءلون : تُرى أى المعتقلات والسجون أقرب إلى المعتقل الذى كنا فيه ؟؟!!

وهرولَت العربات .. وعجلاتُها التى تطوى الأرض تَدوس شكوك المعتقلين وأحلامهم .. وأخيراً – بل قولوا : آخرا ، وقف الركب وقيل لهم : تفضلوا ، ستقابلون الرئيسِ .. !! ومن حق الرئيس مبارك أن يجد فِي المفاجآت ما يسره ويفرحه ، لا سيما وقد كان يحمل سِنين عَددا مسئوليات وظائف عسكرية تتطلب مفاجأة الخصم ، وتُؤثِر الكتمان ..

***

لكن فى عمل سياسى له أهميته عند الناس وعنده أيضا مثل تشكيل لجنة وإنشاء مؤتمر للحوار تكون المفاجآت نَشازاً ، كما تُشكِّل مناورة لا تتمتع باستقامة القصد ولا بالرصد الصحيح للأهداف ..

أما المفاجأة الواشِية ، فكانت موقف الرئيس من الديمقراطيـة – قضيتنا الكبرى – فى خطاب الافتتاح ..

والحق أنها لم تجىء من الرئيس وحده . بل شارك فيها أعضاء اللجنة ثم أعضاء المؤتمر .. مما سنوضحه بعد حين .

أذكر أننى قرأت كتابا لسناتور أمريكى عنوانه :ـ «من يَجْرؤ على الكلام» يتحدث فيه عن القبضة العاتية التى تُمسك بزمام الولايات المتحدة من «اللُّوبى» الاسرائيلى داخل وخارج أمريكا ..

ذكرت هذا الكتاب ، وأنا أتابع عن طريق الصحافة والإذاعة حوار أصحاب الحوار .. لا أحد يجرؤ على الحديث الواضح المفصّل عن الديمقراطية .. !!

الكل يتلمّظون باسمها ، وبالحروف المكوّنة لها .. والكل يهرب من حقيقتها ومن إيماننا بها وإرادة التطبيق الشامل والكامل لها .. !!

ذكرنى هذا الموقف أيضا بتلك المقاطعة اليونانية القديمة التى دخلت فى حروب موصولة مع ولاية أخرى ، وكانت مبعث خوف وفزع لأهلها . فلما رأى والِيها الإحباط المُفْنى لشعبه أصدر قرارا بنسيان خصمه وعدم ذكر اسمه والتحدث عنه .. ومن لا يلتزم يُعدَم .. ومضى حين من الدهر والناس صامتون .. وذات يوم هوجموا بغزو شرس فاجأ أوّل ما فاجأ الذين كانوا على مشارف البلد ، والذين كانوا فى حقولهم يزرعون ويحصدون ويكدحون . هنالك فروا جميعا إلى داخل بلدتهم ، وهم لا يحركون شفاههم باسم غازيهم الذى حَظَر والِيهم عليهم ذكر اسمه ، وجعل عقوبة المخالفة الإعدام ..

هُرِعوا إلى مساكنهم صامتين .. وكلما لقيهم فوج وسألهم ماذا حدث ؟ كظموا شفاههم وازداد ضغط أفواههم المغلقة مكتفين بالإشارة إلى الخلف بأذرع مرتجفة وعاجزين تماما عن البوْح باسم عدوهم القادم ..

وأخيرا لم يكن هناك بُد من مواجهة الحقيقة فإذا الجيش الزاحف يدمدم عليها ، يرونه ويسمعون وقعِ خطاه وتبرق أبصارهم أمام وهج السيوف النَهِمة ... وقُضِى الأمر كله فى ثوانى !!!

أذكر هذه القصة ، كما أذكر كتاب «مَن يجرؤ على الكلام» كلما رأيتنا نفزع من الديمقراطية ونعيش منها على ريب ووَجَل منذ ثورة يوليه ـ ١٩٥٢ ـ حتى اليوم ..!!

وأقول لنفسى وسط اللَّغط الكثير :

ألا يمكن أن يكون إعجابى بالديمقراطية ، وولائى لها ، وإيمانى الوثيق بها ، ضربا من ذلك اللَّغط المتفشى حولها ؟؟

إن نظامنا الحاكم يتعامل معها بوصفها «دِيكورا» يزيده زخرفا وجمالا ..

والداعون إلى الدين ـ بزعمهم ـ يجتثُونها من قاموس الكلمات المؤمنة .. !!

وكثير من المثقفين يصابون بالغثيان عند سماع اسمها ..!!

والملايين من شعبنا ، لا سيما أصحاب الخمسين فى المائة ران على قلوبهم نسيانها ، فهل أنا وحدى العلاّمة والفهّامة الذى يعرف حتميتها ومزاياها ؟!

لماذا لا أدير صورتها إلى الحائط كما يفعل «العباقرة!!» عندنا ، وفى كل بلاد العرب الباحثين عن متعة الفشل وعن شرف الانسحاب من الحياة ؟!!

وبهذا أضمن لنفسى مكانا بين كلمات الأُغنية المشهورة والمأثورة – أمجاد ، يا عرب ، أمجاد – !!

لابد من نبذ الآراء المسُبقة ، وفتح العينين جيدا على حقيقة الديمقراطية .. أهى أهل للإيمان بها ؟ أم أكذوبة تستحق رفضها ..

وها أنذا أفعل ، فتعالَوْا معى إلى حوار متواضع نتبادل فيه الآراء الأمينة والشجاعة والبعيدة من كل إملاء وإغراء ، ابتغاء الحق والخير وتراب الوطن الطَهور .

***

ولْتأذنوا لى بكلمات لست بها «واعظا» بل «مُذَكِّراً» ..

إن واجب كل إنسان رشيد أن يَعىَ نفسه ، وحين يعيها يصير واجبه أن يكون نفسه .. فلا يذوب أو يتلاشى فيما يحسبه أقوى منه وأكبر .

إذْ معنى أن تكون نفسك أن تقتنع بها وتثق فيها وتتفوق من خلالها على كل رغبة أو رهبة ، وتقول مع إمامنا «الشافعى» رضى الله عنه :

أنا إن عشتُ لستُ أعدم قُوتا
وإذا متّ لست أعدم قبـرا
فعـلامَ أُذل للنـــاس نفسى
وعلامَ أخاف زيدا وعمروا
هِمّتى هِمة الكبـار ونفسى
نفس حُرّ ترى المذلة كفـرا

وحين تشغلنا قضايا الوطن وهمومه ، فتعساً يومئذ ، بل وسُحقا لمن يقول «وأنا مالى» أو بقول : ـ «اللى يجُوز أمِي .. أقول له : يا عمى» .. أو يقول – إن كان من أهل الفصحى : «أنا وحدى .. وبعدى الطوفان» !!

علَى من يقول كلمته صادقـا ، مخلصا ، شجاعا ، أن يجهر بها ويتقدّم ..

ومن لا يقدر على هذا – فعليه أن يَصمُت ، فَصَمَتهُ أجدى على الوطن من زائف القول وزورِه وغروره ..

***

وبعد:

فحين أتحدث عن إخفاق النظام وإفلاس الحوار فهل أعنى الإخفاق والإفلاس فى قضايا الاقتصاد .. فى قضايا الاجتماع .. فى قضايا التعليم .. فى قضايا المواصلات والنقل والتليفونات .. فى قضايا الصناعة والزراعة والكهرباء .. فى قضايا الأمن الموفق والحازم والرشيد ..

أبدا ، أبدا .. فلست جاحِداً إلى المدى الذى أنكر فيه منجزات ، تكاد تشبه المعجزات .. إنما أرى الإخفاق والإفلاس فى قضية واحدة . هى «القضية الأُم» - الديمقراطية ..

فمنذ ٢٣ يوليو ، إلى يوم الناس هذا ، والنظام الحاكم مُخفِق في تحقيقها .. وكل حوارات السنين .. عجزت عن أن تستلهِم رشدها ، وتتقي بها شرور أنفسها .

فلنبدأ أمن حيث ينبغي أن نبدأ ..

وربنا الرحمن ، والمستعان .

***



التجربة

هناك مَثل يقول :

«إذا وقعتَ فى حفرة ، فتباً لها»

«فإن وقعت فيها مرة أخرى ، فتباً لك» !!

وهو مثَل يُقال نذيرا للذين لا ينتفعون بالتجارب .. وهناك مَقُولة أخرى تخدعنا عن حقيقة تاريخية . تقول هذه المقولة :

« إن التاريخ لا يعيد نفسه »

مع أنه يُعيد ويُعيد .. وإن «ماركس» نفسه زعيم القائلين بعدم تكرار التاريخ رجع عن رأية عندما يتعارض مع حركة التـــاريخ !! فحين نادى بشيوع وسائل الانتاج ، وحبَّذ اشتراك الفلاحين فى زراعة الأرض ونتاجها سأله المخالفون لرأيه : أليس هذا عودة للعصور الموغلة فى القدم ، وبالتالى فإن التاريخ يعبد نفسه ؟؟

وأجابهم : نعم إنه يعيد نفسه ، ولكن فى مستوى أعلى .. تماماً مثل الحركة الحلزونية فهى فى دورانها تعود إلى نفس النقطة التى عبَرتها من قبل ، ولكنها تعود فى خط أعلى ..

خط أعلى أو أدنى . . ما علينا .

المهم أن التاريخ يعود ويعيد .. فإن رجعِ إلى نفس نقاطه الأولى ، فمعناه أننا لم ننتفع بالتجربة المُفاءة علينا منه ، ولم

نَمض فى المسار الصحيح لحركته . . !!!

***

والآن ، لِننظر كيف أعاد التاريخ نفسه معنا ؟ ؟

ذات يوم ـ وبعد فترة تَحميسٍ لمشاعر الناس وإْلهابها ، وُقِّعت اتفاقية الوحدة بين مصر وسوريا . .

وذات صباح – بعد عدد من السنين ـ فوجئنا ـ فى كلا البَلدين – بإلغاء الاتفاقية ، وإلغاء الوحدة على يد انقلاب عسكرى مُذل ومهين !!

وفى ذلك الصباح نزل الرئيس الراحل «جمال عبد الناصر» إلى دار الإذاعة ليزُفَّ نبأ الكارثة ..

ثم أمر بذهاب الجيش إلى سوريا مُؤدِّبا زعماء الانقلاب ، وفارضا إرادة الشعب . .

بيد أنه فى أعقاب هذا النذير ، رجع من فَوره عن قراره . .

وبعد أيام أذاع بيانا يعترف فيه بأخطاء الثورة ، وكان من بينها أن الثورة أفسحت المجال للمنافقين والمتملقين والباحثين عن مصالحهم والمستلهمين أهواءهم . . مما جعل المخلصين يبتعدون عن الثورة وينأون عن مشاركتها فى حمل رايتها ! !

وبعد تلك الأيام بأيام شكل لجنة تحضيرية انتظمت مائتين

وخمسين عضوا ، يناقشون الوضع السيء فى مصر ، على أن يتلُوَا اجتماعاتها مؤتمر كبير تكّون يومها من ألف عضو . . !!

واتسعت اللجنة أثناء حوارها لتقليل من الآراء المخلصة والشُجاعة . . كما اتسعت لكثير من دعاوى الهوى والغرض . .

***

وجاء « عبد الناصر » رحمه الله تعالى يلقى بيان الافتتاح ، حيث حدّد مطالب الشعب ـ « ودائما ، الشعب ؟؟!!» ـ بغربلة المجتمع من جديد وعزل أعداء الثورة وبقايا الاقطاعيين .. أى عزل ياسيادة الرئيس ؟ ؟

لقد عزلَت الثورة من ظنت أنهم من خصومها فى الأيام الأولى لقيامها . .

وأى إقطاع وقد وُزعت الملكيات الزراعية الكبيرة على الفلاحين فى مبتكر الثورة وضحاها ..

عندما تم تمزيق الوحدة السورية المصرية أمر الرئيس الراحل بزحف قواتنا المسلحة كما ذكرنا من قبل .. ثم استرد سريعا رشده وصوابَه .. حين أدرك أن التحام الجيشين المصرى والسورى فى قتال سيكون كارثة ممتعة !! لأنه يشبه تماما إطفاء النار بقاذفات اللهب .. ؟! وعندما أعطى ظهره لجريمة

الانقلاب والانفصال ولّي وجهه ناحية مصره وشعبه .. وفى سبيل أن يوارى هزيمته المباغتة . جمع مؤتمر الحوار مستهدفا به شغل الشعب بما عسى أن ينسيه مأساة الانفصال . قلت من قبل إن قلّة قليلة من أعضاء لجنة التحضير رفضت معاقبة مواطنيهم على ذنب لم يقترفوه ، وانقلاب لم يشتركوا فيه .. وأما الأكثرية فالتهبت أكفُّها بتصفيق مريب . أو قولوا : كذوب .

***

أخيرا بدأ الحوار وبدأ معه التنافس على إحراز السبق فى الولاء المزعوم ..

وقف عضو يقول : أى عزل هذا .. إن عقابهم المناسب الإعدام شنقا !!!

– من هُم يا سيادة العضو ؟؟

– لست أدرى .. !!

– إذن كيف تدعو إلى شنق أناس لا تعرفهم ؟

– يكفى أن يعرفهم الرئيس .. ؟!!

ووقف عضو ثان يقول : ما فيش حاجة اسمها عزل . إحنا نسلمهم للسيد «زكريا محيى الدين» ونرتاح من همهم .. !!

وكان السيد زكريا محيى الدين رغم طيبته ونظافته معروفا

بالذكاء والصرامة فى كل المناصب التى تولاها ..

ووقف عضو ثالث فحبّذ العزل وباركه وقال : لقد كان هناك فى أيام الرسول ﷺ نفر من المشركين يؤذون أصحابه ،ويشبّبون بنسائهم العفيفات الطاهرات .

ويوم فتح مكة ودخول الرسول منتصرا قال لأصحابه : «إذا لقيتم فلانا وفلانا وفلانا فاضربوا أعناقهم بالسيف ولو كانوا معلّقين بأستار الكعبة .

إذن فنحن نرحم أعداء الثورة حين نقصر عقابهم على العزل ، وينجون من القتل .. ؟؟ !!

وتتابع الخطباء فى مباراة كالحة ، يحدوهم نفاق خسيس إلاّ من رحم ربك فعصم عددا قليلا من السقوط فى المستنقع الوخيم ..

وأخيرا ، آن للأعضاء أن ينفضُّوا بعد أن انقَضّوا .. وبعد أن باركُوا العزل وملأوا قاعة البرلمان - حيث كانت مقر اجتماعاتهم برائحة الدم !!

وأعقب اللجنة المكونة كما قلت من مائتين وخمسين عضوا .. أعقبها المؤتمر الوطنى الكبير المكوّن من ألف عضو .. !!

واستؤنفت المباراة بين الأعضاء ، وأمسى العزل بكل ملحقاته وموبقاته قرارا نافذا .

وحتى نعرف أن الخطايا يُنادى بعضها بعضا فقد نادت خطيئه العزل جريمة أسموها «لجان تصفية الإقطاع» .. وكان الإقطاع قد صُفى عام ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ .

وعندئذ ، قرر جبار السماوات والأرض أن يتدخل ... !!

واحتَوشتْنا عاصفة عاتية ، ضاع فيها المِجْداف والملاّح .. ؟؟ !!

***

والآن ، ما العبرة التى أفاءتها علينا هذه التجربة ؟؟ أو التى كان يجب أن تُفيئها ؟؟

ها هى ذى :

أولا : غياب الديمقراطية ورّط النظام وزعيمه فى إنشاء وحدة فوجىء بها الشعبان المصرى والسورى .

ثانيا : التحكم غير الديمقراطى طبعا فى حياة الناس ، وتكميم أفواههم ، ووضعهم تحت عيون ومؤامرات المكتب الثانى حمل الشعب السورى على الامتعاض من هذه الوحدة .. حتى إن الرئيس الراحل «شكرى القوّتلى» وقف بعد نجاح الانقلاب

يعاضده ، ويؤيده ، ويحمِّل دكتاتورية الرئيس عبد الناصر مسئولية الأحداث الأليمة.. هو الذى طالما أثنى على عبد الناصر وبايعه على رئاسة وزعامة دولتى الوحدة بعد أن تنازل له عن رئاسة سوريا وزعامتها .

ثالثا : لم يقاوم الشعب السورى ذلك الانقلاب .. وربما هتفوا له !!

فلماذا ؟؟ لأنهم مُنُّوا بخيبة الأمل فى الزعيم القادم من مصر .. فلم يشعروا معه من الحرية بأدنى مزيد .. بل العكس فوجئوا بتهميشها ، وتولية الأمر فيهم نيابة عن «عبد الناصر» جماعةً من العملاء والأفّاقين ..

وفوجئوا كذلك بحقهم فى الاختيار الحر الصحيح يضيع .

رابعا : كان على الرئيس عبد الناصر إدراك أن الذين تزعموا الانقلاب كانوا من اختياره وربما اختيار المشير عامر أيضا، وأنهم راحوا يسوسون الشعب بسيف المعز وذهبه !! وأن الشعب السورى رغم ضيقه وضَجَره ، كان عاجزا تماما عن مقاومة الانقلاب ؛ لأنه لم ينعم برحِيق الديمقراطية .. ولأن الجاسوسية والتنكيل ملأت قلبه فزعا ورعبا .

خامسا : كان الحاقدون على الوحدة يَروحُون ويَغدُون بين المواطنين قائلين لهم : انظروا ، إن كل ما فى مصر من حكم

مطلق وحرمان من الديمقراطية الحقَّة سينتقل إليكم ويزحف عليكم ، ويضربون لهم الأمثال بنوعية المستخلَفين من الأشقياء الذين يحكمون سوريا باسم الثورة والزعيم ..

***

من هنا كان واجب «عبد الناصر» أن يهتدى بهذه العناصر إلى الموقف السَّوِىّ ، والطريق السليم المتمثلين فى الديمقراطية التى هى كنظام للحكم لا شىء قبلها ، ولا شىء بعدها ، ولا شىء سواها .. !!

ولكن بدلاً من هذا الفهم أدار مدافعه ناحية شعبه ، تاركا إياه تحت «رحمة» ـ أستغفر الله ـ بل تحت «نقمة» المخابرات ولجان تصفية الإقطاع .

وبمناسبة المخابرات – وقف الرئيس «عبد الناصر» غفر الله له غَداة هزيمة «٦٧» ..

وقف غداَتها يخطب فقال : الحمد لله ، لقد سقطت دولة المخابرات .. ؟؟ !!

وفى خطاب آخر قال : « كانوا يخوفوننى من الشعب» وهنا نعثر على العقدة الكبرى فى حياة الكبار الثلاثة – عبد الناصر ، والسادات ، ومُبارك – ألا وهى «الخوف من الحرية» !!!



فلسفة الخوف

أن يخاف الضعيف من قوىّ ، والسائر فى الفلاة الموحشة من أسد أو ذئب ، والجيش من الهزيمة ، والمريض المُعَنَّى من الألم ، والمحروم من الفقر .. فهذا كله شىء مألوف .

لكن أن يخاف حاكم - يمتلك القوة ، والمال ، والصحة ، والسعادة ، والحراسة ، والحماية ، فذلك أمر نادر الحدوث .

وهو أشد نُدرة ، وأبعث على العجب حين يكون خوفه من الحرية .. !!

ولا أدرى أهو قصاص من اللهِ أنّ الحاكم الذى يُهمِّش الحرية أو يتجاهل حق الشعب فيها يُحرم منها وتكون مبعث قلق له ؟؟ ألاَ فليخف من الحرية من يشاء .. ولكن ليذكر دائما أن خوفه من الحرية سيحمله شاءٍ أم أبى على تحجيم الديمقراطية حتى لا تكون سببا فى زعزعة بنيانه وسلطانه .

هناك حكمة تقول :

«قد يجد الخائف ستة وثلاثين حلاً لمشكلته ، ثم لا يعجبه سوى حل واحد منها هو الفرار ..!!

وهكذا ، فكل حاكم يخاف الحرية يخاف معها - فى نفس الوقت ولنفس السبب ـ الديمقراطية .. لأنها وثيقة بحقوق الشعب فى كل حياته واختياراته .

* خاف عبد الناصر من الديمقراطية فظلّ ثمانية عشر عاما يَعِدُ بها دون أدنى تحقيق لوعوده .. وكان هذا مما ليس منه بُدّ .. ذلك أن الديمقراطية تؤكد إرادة التغيير كحق للشعب .. وأى حاكم ذاق حلاوة الحكم يعطى للشعب الحق فى تنحيته وتغييره ؟!

هذا أمر بعيد الحدوث نادر الوجود ..

*وبعد عبد الناصر جاء السادات ، فغشيه نفس الخوف من الحرية ومن الديمقراطية .. وكل الإجراءات الكليلة التى اتخذها من أجل تحقيق الديمقراطية ، لم تصدر عن إيمان . بل عن رغبة فى مسايرة الغرب الديمقراطى ، لا سيما بعد القطيعة التى افتعلها مع الروس ، وقال لهم : غادِروا بلادنا واخرجوا من وطننا، فلا مكان لاثنين هنا .. إمّا نحن وإما أنتم .. فخرجوا مسرعين !!

فمسايرة الغرب وأمريكا بخاصة أمدّته ماليا ، وساعدته سياسيا فى صلحة مع اسرائيل

* وجاء بعده «مُبارك» فأحدث فى الديمقراطية بعض التوسُّعات ، لا لحساب الديمقراطية كمبدأ ونظام . بل لحساب حكمه وحزبه ، وربما أيضا وفاءً لميراث زعيمه السادات .

وكان ـ ولا يزال ـ كسابقَيه يخاف الحرية ، ومن ثم فهو

يعطى الديمقراطيــة بِقَــدر ، أو علي حــد تعبيره جُرعــة جُرعــة .. !!!

جرعة جرعة .. لشعب وضع دستورا من خير دساتير العالم منذ «١٣٠» عاما وحين طلب القنصلان الانجليزى والفرنسى إلغاء المادة التى تعطى ممثليه حق المراقبة المالية على الحكومة رفض طلبهما بحزم .. وحين اقترح شريف باشا رئيس الوزراء يومئذ أن يستقيل قيل له : ليكن لك ما تريد . أما نحن فتمسكون بكل كلمة فى الدستور الذى فرضناه على الخديو توفيق ..

ويستقيل شريف باشا صاحب الموقف الجليل فى وضع الدستور .

وغَداة استقالته يطلب الخديو وفدا يمثل الأمة . ويعهد إليه باختيار رئيس للوزراء والوزراء أنفسهم ، فيختارون ويصادق الخديو على اختيارهم .

وتتوالى الأحداث مفضية إلى الحرب العرابية التى لولا الخيانة لحققت انتصاراً عظيما .. !!

أفهذا شعب يُعطَى الحرية والديمقراطية جرعة جرعة ، ويُكره على السير إليها خطوة خطوة ؟؟!!

لكنه الخوف من الحرية ، وغِياب الإيمان الوثيق بالديمقراطية .

إن الخوف من غرائزنا التى تتحكم فينا ولا نحكُمها .. ومن ثَمّ لم تكن الشجاعة «إلغاء» الخوف .. بل «إخفاء» الخوف .. فأشجع الشجعان من يخفى الخوف ويظهر أو يتظاهر بأنه لا يخاف .

فلنجاوز مخاطر الخوف .. ولْنمض إلى غاياتنا الشريفة حتى ونحن خائفون ..

ولقد قال حكيم :

«افعل ما تتهيبه ؛ فإذا موت الخوف مُحقّق» .

أيها السادة :

هذه هي الديمقراطية ..

لكى تحب شيئا أو تكرهه ..

ولكى تأنس إليه أو تخافه ..

ولكى تستطيع أن تحمل تبعاتك تجاهه حَمْل الصادقين . . فلا بد ـ أولاـ أن تعرفه جيداً .

ولقد كنا فى شبابنا الباكر يستهوينا تعريف للديمقراطية يقول :

« هى أن يحكم الشعب نفسه بنفسه لنفسه »

بيد أننا سرعان ما أدركنا أننا أمام « طقطوقة » حلوة . . ولسنا أمام تعريف علمى وواقعى وتاريخى . . إذ لو كانت الديمقراطية حكم الشعب نفسه وحسب ، لكان النظام النازى ديمقراطيا أكثر من الديمقراطية نفسها ، لأنه جعل الحكم لألمانيا ، فمزق زعيمه « هتلر » معاهدة « فرساى » التى أذلّ الشعبَ بها ذلا قاتلا ومهينا المنتصرون فى الحرب العالمية الأولى . . واستعادت ألمانيا زعامتها بين الدول الكبرى وكان هتلر بالنسبة لها المنقذ والبطل والزعيم . .

وهكذا كان الشعب الألمانى فى ظل النازى ، يحكم نفسه بنفسه ، ولنفسه . . فهل صاغت الزّعامة النازية منه شعبا ديمقراطيا ؟؟ كلا . . لأن للديمقراطية خصائصها ونفوذها ، كما لها التعريف الصحيح ، والجوهر المعلوم ، ومن لا يعرف

هذه الحقيقة فهيهات أن يؤمن بها أو يتحمس لها . . والآن ـ لنعرف ما هى الديمقراطية ؛ لنرى مكاننا الحقيقى فى النظم السياسية المعاصرة لكن قبل هذا ، تعالوا نعرف : لماذا الديمقراطية فى مصر وفى البلاد العربية يكتنفها إهمال الحكام ، ويضيقون صدرا بكل دعوة إليها وتحقيق جوهرها وأركانها وعناصرها . . ؟

السبب هو النظرة القاصرة إليها

ذلك أننا نضعها فى «خانة» المحتمل أو الممكن .. بينما مكانها الحق فى «خانة» الضرورى . وفرق شاسع بين علاقتنا بالمحتمل أو الممكن وعلاقتنا بالضرورى ..

فالممكن والمحتمل نسعى لتحقيقه ببطء يصل أحيانا إلى عدم الاكتراث ..

أما «الضرورى» فلا مَفر من تحقيقه فورا ووفق مواقيته التى تفرضها ظروفه لا ظروفنا .. ؛ لأنه إذا خضع لظروفنا وجد المبررات المفتعلة والكثيرة لإرجائه وإهماله .. !!

فقبل أن نعرف جيدا – ما الديمقراطية ؟ لابد من سؤال : هل ديمقراطيتنا المصرية والعربية موضوعة فى «رول» الضرورات .. أم هى جائية فى «كتالوج» المحتمل والممكنات ؟ إن تكن فى هذا «الكتالوج» فما عرفناها إذن ولا رعيناها حق

رعايتها !!

فلنتجه إلى تعريفها عسى الله أن يُلْهمنا رُشدنا ونلتقى بها على كلمة سواء .

***

الديمقراطية – يا سادة – هى «قدرة الشعب على التغيير» .

تغيير ماذا ؟؟

– تغيير حكامه وقوانينه ، واختيار حياته ..

– وبماذا يكون التغيير ؟؟

يكون بالاقتراع الحر ، لا بالانقلابات أو العنف المجنون ..

إذن فالديمقراطية الصحيحة هى :

[قدرة الشعب على التغيير بالاقتراع الحر النزيه]

فهل ينطبق هذا التعريف على ديمقراطيتنا منذ فجر ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، حتى الآن .. ؟ هناك طبعا من سيقولون نعـم .. وإنّا لفى العصر الذهبى للديمقراطية والحرية ..

ونسألهم : هل الدستور «الساداتى» الذى نُحكم به ديمقراطى ؟؟

سيحملقون بأعينهم الشرسة : ويهتفون نعم .. وألف نعم .. يا أيها المتفلسف ولا نقول الفيلسوف !!!

ونسألهم مرة ثالثة : هل استطاع الشعب أن يختار حاكمه ولو لمرة واحدة خلال أربعين عاما أو تزيد ؟؟

ونجيب : كلا .. ذلك أن الدستور يجعل رئاسة الدولة بالاستفتاء لا بالانتخاب . إن الانتخاب يوجد عندما يكون هناك مرشحان للرئاسة أو أكثر .. فمتى كان ذلك عندنا ؟

عندنا شيء اسمه «الاستفتاء» ومعناه أن يرشح مجلس الشعب ذو الأغلبية المطلقة رئيس الحزب والنظام ، ويتلقى المواطن بطاقة تحوى كلمتين : نعم .. ولا .. وعلى المواطن أن يختار إحداهما ، ولا شك فى الفوز الساحق لكلمة : نعم .. ولقد نستطيع القول بأن الناخب أجرى انتخابا ، لا استفتاء .. لأن الاختيار يكون بين اثنين أو أكثر .. وهنا كلمتان : نعم ، ولا . فإذا قال نعم فقد انتخبها فى اقتراع ديمقراطى لا فى استفتاء مفروض .. ؟؟!!

نحن لا نستبعد أن يقال هذا اليوم أو غدا أو بعد حين ما دامت الديمقراطية المحرفة هى التى تحكم وتسود .

وأظن أن حرص الرئيس مبارك على عدم تعديل أو تغيير الدستور يبتعثه الإبقاء على مادة الاستفتاء .. «والباب اللى يجى لك منه الريح سده واستريح» !!

***

فى الاستفتاء على رئاسة الجمهورية الثالث للرئيس مبارك أعطيته موافقتى ، لا من أجل سياسة ونظام حكمه . بل أعطيتها لعزمه الجسور وإصراره الكبير على أن يرد لمصر أمنها الغائب وطمأنينتها المشرّدة ..

وإنى لأكاد أوقن بأنه لو صحح مساره السياسى ، وتقبّل الديمقراطية كلها بلا تحريف ولا انتقاص ثم خاض معركة الانتخاب ـ لا الاستفتاء – على منصب الرئاسة ، وكان أمامه عشرة أو عشرون، وتحررت عملية الاقتراع من كل الضغوط ، لفاز «مبارك» فوزا كبيرا ..

ثم لنفترض أنه لم ينجح فى انتخاب كهذا ، أفيرضيه أن يحكم شعبا لا يريده ، أو لا تريده أغلبيته ؟؟!!

وكما ذكرت أول الكتاب أننا لا ننكر ولا نجحد منجزات الرئاسات الثلاث – لعبد الناصر ، والسادات ، ومبارك ..

لكن الشعوب لا تعيش . بل لا تحيا بأمعائها ومادياتها ..

إنما يكون الشعب شعبا – لا قطيعا – باستعلاء إرادته .. ونور عقله .. وسيادة ضميره .

وفى العهود الثلاثة ، للكبار الثلاثة كانت إرادة الشعب وعقله وضميره فى حالة خسوف وغياب .. وما أكثر الشواهد والبراهين التى زخرت بها كتبى ومقالاتى .

إن الحاكم غير الديمقراطى ، كثيرا ما يعمل أعمـالا طيبـة .. لكنها تتحول فيما بعد إلى نتائج سيئة .. !! ومن هنا ، كان حمله على الديمقراطية إنقاذا له وللوطن ..

وإنى لا أرى أن هناك «طبقة» ينتمي إليها الرئيس مبارك ، ويعمل لصالحها .. ومن ثم لا أجد معنى لإحجامه عن تقبل الديمقراطية الكاملة والشاملة وتطبيقها ..

إن منح الديمقراطية شعباًما ولو بالتقسيط المُريح .. إثمه أكبر من نفعه .. مع ملاحظة أن استخدام كلمة «منح» هنا يشبه وضع الحذاء فى قارورة .

كذلك استخدام كلمة تَسامُح حين نُدلل على وجود الديمقراطية بتسامح الدولة مع معارضيها .

* إن الديمقراطية حق مقدس للشعب ، فلا تكون «منحة» من أحد .

* وإن التسامح ليس إلا الوجه الآخر للاستبداد .. لأن السُّلطة التى يبدو لها أن تتسامح ترى من حقها أن تستبد .

* كذلك استخدام كلمة – فيما بعد – لا مكان لها مع حقوق الحياة وعلى رأسها الحرية .. من هنا ليس من حق حاكم أن يقول للشعب : غداً تجيئك كل الحرية وكل الديمقراطية ، فإن «غدا» هذا لن يجىء .. وسيجد الحاكم نفسه وجها لوجه

أمام الطُرفة القائلة :

«لماذا تؤجل عمل اليوم إلى الغد ، ما دمت تستطيع تأجيله إلى بعد غد .. ؟؟ !!»

وما دمنا قد اهتدينا إلى التعريف الصحيح للديمقراطية بأنها «قدرة الشعب على التغيير بالاقتراع الحر» - وهذا يتطلب :

* أ ـ معارضة صحيحة ، وقوية ، ونافذة المشيئة ، وتستطيع الاقتراع على إقالة الحكومة إذا حادت عن الطريق فهل نجد فى نظامنا السياسى هذه المعارضة ؟؟

* ب ـ صحافة حرة ، لا تملكها الدولة ولا تغدق عليها الرشاوى التى تُسمَّى إعانات .. وهنا نطالب بأن ترد الدولة الصحف التى سبق انتهابها إلى أصحابها ..

ألسنا نسعى الآن إلى «الخصخصة» فلماذا لا تتحول الصحف المسمّاة بالقومية إلى الملكية الخاصة لأصحابها وذويها ؟؟

* ج ـ فاعلية الكلمة .. إذ ليس المهم أن يتمتع الناس بحرية القول .. بل أن يتمتع القول ـ ملفوظا ومسطورا ـ بالفاعلية التى تجعله مصدَّقا ومحقَّقا ..

أما التفاخر دائما بحرية الكلمة وحسبانها دليلا على

ديمقراطية مجتمعنا فمعناه «ليست لنا عقول» !!

لقد كان بعض أصحاب الرسول ﷺ يُصْلُون «معاوية» شُواظا من نقدهم . حتى سئل : لماذا تترك خُصومك يحرضـون عليـك ، فأجاب :

«إنا لا نَحُول بين الناس وألسنتهم ، ما لم يحولوا بيننا وبين سلطاننا» .. !!

من أجل ذلك نادينا بفاعلية الكلمة ، لا مجرد الكلمة ..

ومن أجل ذلك أيضا كانت هيبة الكلمة جزاءاً هاماً من قدرة الديمقراطية على التغيير ..

* د – عدم النظر إلى الديمقراطية كَمعَوِّق للتنمية – فما ذاع وشاع فى لجنة الحوار من أن التنمية أهم من كل ما عداها وأنه لن يسمح لأى قول أو عمل أن يعتاقها . حجّة داحضة ، وقول مرفوض ..

فما كانت الديمقراطية أبدا ولن تكون معُوقة للتنمية فى كل مجالاتها .

وأمامنا الأمثال لمن يريد أن يعرف ففى الأعوام السابقة لتصفية الاتحاد السوفيتى كانت مساحة الأرض المزروعة – حقليـة ، وبستانية – تبلغ «٥٦٦» مليونا من الأفدنة .

يقابلها فى الولايات المتحدة «٤٧٠» مليون فدان .. !!

وكانت مساحة المراعى فى روسيا «٩٣٢» مليون فدان ..

يقابلها فى أميركا «٧١٠» مليون فدان .. !!

وهذه البيانات جاءت فى الكتاب السنوى للإحصاء عن عام - ١٩٨٢ - الذى تصدره منظمة الأغذية والزراعة بهيئة الأمم المتحدة ..

أمريكا دولة ديمقراطية ، والاتحاد السوفيتى دولة دكتاتورية .. ومستوى الدولتين فى التكنولوجيا متقارب .. وتعداد السكان كذلك ..

ورغم هذا ، فالاتحاد السوفيتى يتلقى رغيف الخبز الذى يسدّ به جوعة شعبه من أمريكا ودول الغرب الديمقراطية ... والإنتاج فى أمريكا يتفوق كثيرا على الإنتاج الروسى .. فلماذا حدثت هذه المفارَقة العجيبة ؟؟

حدثت لأن التنافس كان بين الديمقراطية والدكتاتورية ، وظهر ـ تماما ـ أن الديمقراطية هى أصلح منـاخ للتنمية والإنتاج .

إن التنمية المادية والبشرية تزدهر وتترعرع فى ظل الديمقراطية .. فلا تبرروا نقصها عندنا بالرغبة فى زيادة الانتاج

وإرباء التنمية . فأيضاً

هذا كلام له خَبيء

معناه ليست لنا عقول

وويل لمصر ولأجيالها القادمة إذا ساد الاقتناع بأن الديمقراطية أقرب الطرق إلى التخلف والبوار .. !!!

***

الشـــورى أم الديمقراطيـــة

من أوزار وآثار إهمالنا الديمقراطية تعالت صيحات بعض الأحزاب والجماعات برفض الديمقراطية ، لأن «الشُّورى» هى منهجنا نحن المسلمين بينما الديمقراطية منهج الكافرين ؟ ! !

وإنى لأذكُر أيام كنت أكتب مقالات دورية فى جريدة الشرق الأوسط الدولية - وكانت دعوة مُلِحَّة إلى الديمقراطية فى بلاد العرب جميعها .

وإذا كاتبٌ سعودى كبير يرد علىّ بمقال عنوانه : «لا ديمقراطية فى الإسلام» ، ويقول فيه : كيف تدعونا إلى الديمقراطية ، وفى وطنها الأم «بريطانيا» زنى وزير بسكرتيرته ! !

ولم أجد ما أجيبه به سوى قولى له رحمه الله . . «لا تخف أيها السيد ، فعندما نستورد الديمقراطية الانجليزية مثلا ، لن نستورد معها الوزير الزانى ولا سكرتيرته الزانية» . . ! !

* * *

تُرى هل نفهم وندرك الفارق بين الشورى والديمقراطية ؟ ؟

إن الديمقراطية أكثر أبعادا و أوفى شمولا من الشورى .

فالشورى لغة ومُصْطلحا . تعنى استطلاع الرأى أو الآراء حول موضوع مّا . وهى عند بعض العلماء والفقهاء

المعاصرين «غير مُلْزِمة» أى أن الحاكم غير ملتزم بها ومن حقه رفضها أو مخالفتها .

أما الديمقراطية فأوسع كثيرا من تعدد الآراء ومعرفتها .

الشورى طلب رأى الآخرين .

والديمقراطية نظام شامل وعميم لكل شئون الإنسان والحياة .

ولْيحدِّثنا المعرضون عن هذا التفسير :

ما علاقة الشورى بنظام الحكم . . وما علاقتها بحقوق الإنسان على كثرتها . . وما علاقتها بحقوق المرأة . . وما علاقتها بالحرية والمساواة . .

ومع هذا كله فلنهتف بالشورى . . ولكن حدثونا فى صدق عن تفصيلها وعناصرها .

نحن نُعرف الديمقراطية بأنها

أ ـ اختيار حُرّ نزيه لرئيس الدولة بطريقة الانتخَاب ، لا الاستفتاء . .

ب ـ اختيار ممثلين له فى برلمان شجاع ورشيد . .

ج ـ إطلاق تعدد الأحزاب بدون وصاية أو تدخل من الدولة . .

د ـ الشعب مصدر السلطات بما فيها السُّلطة التشريعية فيما لا يخالف أساسيات الدين . .

هـ ـ الفصل بين السلطات ، حتى لا تَفُرط إحداها على السلطات الأخرى ولا تطغى .

و ـ المعارضة هى «حكومة الظّل» ومن ثم يكون للشعب الحق كاملا فى تشكيلها دون أية وصاية من الدولة ، وعلى الدولة واجب تمكينها من كل عوامل النمو . ومن كل فرص وصول الصالح منها إلى الحكم . .

ز ـ حرية الصحافة ، وحق المواطنين فيها – إنشاء ، وامتلاكا ، وتحريرا . .

ح ـ الحرية السابغة للعقيدة وللفكر وللرأى حيث يكون .

* * *

فهل تفهمون الشورى على أنها تنتظم كل هذه العناصر . .

إن كان ذلك كذلك ، فمرحبا بالشورى ومرحبا بأى اسم يحقق هذه الخصائص والمزايا . .

أما أن تقولوا «الشورى» ثم تقفوا ، فلا . . . وأما أن ينعق ناعق بأن كلمة الديمقراطية ليست عربية ولا إسلامية ؛ وقد قال هذا فعلا وكتبه فى بعض المجلات والصحف نفر من

الفارغين ! !

فهلاً علموا أن القرآن العظيم ينتظم بين كلماته الكريمة ما ليس بالعربي ولا بالإسلامي مثل :

«المشكاة» وهى هندية

و«استبرق» وهى فارسية

و«سِجِّيل» وهى فارسية

و«قسطاس» وهى رومية

و«طه» وهى نبطية



المرأة فى الديمقراطية

المرأة التى رفعها الإسلام مكانا عليّا ، وضعتها الديمقراطية فى نفس المقام .

والإسلام يبارك هذا ويرعاه . . وهو حين يذكر قرآنه الكريم المسلمين يَقْرِن بهم المسلمات . . وحين يذكر القانتين يذكر معهم القانتات ، والخاشعين والخاشعات ، والذاكرين والذاكرات . . .

ويقول القرآن العظيم ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض﴾

وجعلها الإسلام حرة في مالها وفى تصرفاتها . . وكان هناك أيام الرسول ﷺ ما سمى «وفد النساء» وكان يدافع عن حقوق المرأة ، ويعرض مشكلاتها على سيدنا الرسول ﷺ .

وقال الرسول عليه السلام

«النساء شقائق الرجال لهن مثل الذى عليهن بالمعروف»

ومن عجب أن الديمقراطية اليوم تحمى المرأة وتمكنها من كل حقوقها ، بينما أكثر المتحدثين باسم الإسلام يحصرون حقوقها فى أن تكون العصمة بيدها . . ويحصرون واجباتها فى النقاب الذى يغطى كل وجهها بطريقة تجعلها بحاجة إلى من يقودها ويسحبها فى الطريق غير قانعين ولا مكتفين بما شرع

الإسلام من حجاب . . . ! !

ألا فلنبصر موقف الديمقراطية منها ومعها .

المرأة صاحبة حق فى أن تكون ناخبا ، ونائبا ، وقاضيا ، ونائبا عاما ، ووزيرا ورئيس وزارة ، ومُعلما ، ومحاميا ، ومهندسا ، وطبيبا ، وسفيرا .

أترون فى أىٍّ من هذه الحقوق خروجا على الشريعة الإسلامية ؟ ؟

ألا فلنعلم أن الشريعة تمنحها كل ما ذكرنا من حقوق . .

ولعلّها لا تستبعدها إلا فى منصب رئيس الدولة ـ لا رئيس الوزراء . .

وأما حديث الرسول :

«**لن يُفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة**» فهذا لا يشكل حائلا بين المرأة والمناصب الكبيرة . . بل إن الحديث ليس إلا نبوءة فَرِحَة بضياع الفرس – وكانوا موضع كراهية المسلمين لأنهم وثنيون ، ويحاربون الروم دائما ، وهم أهل كتاب . .

فلما مات كسرى وولىَ الملك بعده ابنته «بوران» قال الرسول حديثه هذا متنبأ بهزيمة الفرس و متمنيا لها . .

لكن الحديث لا يتضمن أى نهى عن أن تكون المرأة وزيرا

ورئيس وزراء . .

وأما جعل شهادة الرجل بشهادة امرأتين ، فهذا تنظيم إدارى لا أكثر بدليل أن هناك رجالا مرفوضة تماما شهادتهم مع أو ضد رجال مثلهم .

وأما القضاء وهو جزء من السلطة القضائية . . ومن ثم كانت له قداسته وحصانته ، فقد قال الإمام الأعظم «أبو حنيفة النعمان» .

«للمرأة الحق فى أن تكون قاضيا فى غير الحدود» . .

ثم جاء شيخه «حماد» فقال :

«وفى الحدود أيضا» ! !

أفبعد أربعة عشر قرنا نجعل المرأة مشكلة كبرى ونحتكم فى أمرها لا إلى الشريعة بل إلى أوهامنا وجهالاتنا وضلال الفهم وسوء التقدير ؟ ؟ ! !

الدستور فى الديمقراطية

يقولون : إن الدستور «أبو القوانين» والقوانين بدورها ، حارسة المجتمع ومنظِّمة شئونه ، وضابطة حركته . .

فهل يمكن أن يعيش مجتمع بلا دستور ؟

إذا كان الجواب : لا . . فالسؤال التالى يكون هل لنا دستور ؟ ؟

إذا لم يكن فلابد أن يكون . .

وإن يكن ، فما هو بين الدساتير ؟ ؟

نعم – لنا دستور ، لا هو ديمقراطى ، ولا هو ديكتاتورى . فقد امتزجت فيه بعض محاسن الديمقراطية بكل مساوىء الدكتاتورية فخرج أو أخرج للناس فى توليفة ليست شائهة تماما ، وليست جميلة تماما . . .

ومهما يتحدث دستور مًا عن الحرية وحقوق الإنسان ، فما هو ببالغ معشار ما نادى به الدستور السوفيتى الذى وضعه «ستالين» حدباً على الحرية وتقديسا لحقوق الإنسان ومع ذلك لم يشهد بلد آخر ما بلغته بلاده وحكمه من القهر والاستبداد والاستعباد . . ! ! بل والجوع والحرمان ! !

* * *

من الذى يضع الدستور ؟ ؟

إنه الشعب طبعا وقطعا عن طريق ممثلين له يختارهم على علم . . وليس هو الحاكم الذى يضعه بنفسه ، أو يختار من شيعته من ينصاعون لأمره وتوجيهه .

دستورنا الذى يحكمنا اليوم وضعه «السادات» عن طريق لجنة اختارها . .

ورغم أنه لابد أن يكون قد رسم لهم الطريق ؛ فإن طائفة من مواده لم تنل رضاه ، فجاء بمن يراجعونها ويبدلونها وفق هواه .

ومن ثم لا أقول : ينبغى تعديل الدستور .

بل أقول : يجب تغييره . .

لقد أُدخلت عليه بعض التعديلات عام - ١٩٨٠ - فما حقق التعديل تفادى وجوه النقص فيه ! !

ثم إن البند الثالث فى «وثيقة إعلان الدستور ، يجعل من أهدافه وأهدافنا :

«التطوير المستمر للحياة فى وطننا ، عن إيمان بأن التحدّى الحقيقى الذى تواجهه الأوطان - هو تحقيق التقدم» .

فتغيير الدستور إذن ضرورى لتطوير حياتنا السياسية ، وتحقيق تقدمنا فى شتّى أزياء التقدم . إن الدستور بصيغت

المائلة خَطف من الشعب حقوقا كثيرة ـ على رأسها حقه فى انتخاب رئيسه حيث قيل له : لا تنتخب ، بل ابصم . . ! !

هل رأيتم دستورا سليما وقويما يعطى رئيس الدولة الحق فى اعتقال ألف وخمسمائة مواطن فى أربع وعشرين ساعة . . ويزهو بأنه يملك تسجيلات تدينهم ـ هو الذى استهلّ عهده بإحراق التسجيلات السابقة ، فى مهرجان مُفتعل بفناء وزارة الداخلية ؟ ؟ ! !

إن الدستور الذى مكّن السادات من إتيان خطاياه ، هو الذى يحكمنا اليوم . .

فلْنشيعه إلى المجهول ، ولْنَضع غيره فى ظروف أفضل من تلك التى وُضع فيها الدستور المعزول . . ! ! أو الذى يجب أن يصير معزولا . .

* * *

يقولون : إن إثارة المسئلة الدستورية الآن ستثير من الخلاف والاختلاف والجدل والهرج والمرج والفتن ما تثير . .

طيب . . وقبل الان . . لماذا لم تُغيروه ولم يكن هناك فتن ولا إرهاب ؟ ؟

ثم دُلونا على أى دستور فى كل البلاد الديمقراطية لم يجر

حوله حين وضعه جدل محتدم ، كان يبلغ أحيانا تبادُل الكراسى المقذوفة ؟ ! !

إن اللجنة التى سيختارها الشعب لهذه المهمة لن تجتمع فى حفل من حفلات أضواء المدينة ! ! بل فى اجتماع تحتشد فيه الأفكار والآراء والانفعالات ، ويتوهج الحوار دون أن يصل إلى حد المِراء المقيت . .

إننا نريد أن نصل إلى دستور يجعل الحاكم يحكم ولا يتحكَّم . . ويجعل الناس فى بلادنا مواطنين لا رعايا ويؤكد شخصيتنا كمصريين نحيا فى بلدنا . . ولسنا إحدى «الجاليات» الوافدة إلينا . . ! ! !

متى يملك شعبنا إرادته . . وعقله . . وضميره ؟ ؟

لم يفعل ذلك «عبد الناصر» رغم ما أنجز وأعطى . . ولم يفعلها السادات رغم ما أنجز وأعطى . . وهذا «مبارك» لا يريد أن يفعلها مكتفيا بما ينجز ويعطى . . . الإرادة عاجزة . . والعقل مُلْتاث بما يُصبُّ فيه صباح مساء . . والضمير فقد نفوذه والخوف من أن يفقد غدا وجوده . . ؟ !

قد تتساءلون : ألا يستطيع التيار الاسلامى أن يلعب لعبته المعروفة ، ويزايد ويحرّض أثناء وضع الدستور .

وأجيب : سيستطيع هذا ، إذا دارت المناقشات فى الغرف

المغلقة التى اختبأ فيها الحوار الأخير . .

ولكن إذا دار فى الضوء الغامر والساحة الوسيعة . . وأتيح لزعمائه حضور الاجتماعات والإسهام الحر فى المناقشة وتمكن الشعب من المتابعة لكل رأى ولكل كلمة عن طريق كل وسائل الإعلام فهذه فرصة مصر ! ! !

سيقول ممثلوا التيار الإسلامى ما يشاءون ويعرضون بضاعتهم كما يريدون .

ستُفَنَّد حُججهم على مَلإ من الشعب كله .

وما أظنهم ، وأنا بحمد الله عليم بفقه الإسلام وخبير . . أقول : ما أظنهم سيربحون جولة واحدة من جَوْلات الحوار . . ؟ ! .

ولكنكم للأسف لا تريدون ، وستظلون فى عنادكم حتى يشاء الله ما لا تشاءون . .

* * *

إذا لم نُسارع إلى وضع دستور جديد ، يؤصل كل حياتنا السياسية وفق الديمقراطية الحقة ، فستظل ديمقراطيتنا مجرد «ديكور» ومن الذى يقبل أن يتحمل مسئولية هذا النكوص ! !

إن الديمقراطية هى الحريـة فى زيها السياســى والحرية فوق الجميع . .

والذين لا يريدونها لغيرهم ، لا يستحقونها لأنفسهم . . ! !
فليختر كل طريقه . . وعند الله العلى الأعلى تصير الأمور وأحيانها . .

منهج للعمل

لا تنسَوْا ما سطرته أول الكتاب من أنى لا أنكر الجهود الخارقة التى بُذلت من أجل مصر وشعبها .

وإذا كنت آخذ على النظام السياسى من فجر الثورة إلى اليوم إخفاقه فى تحقيق الديقراطية التى تردّ مصر إلى الشعب . .

وإذا كنت آخذ على مؤتمر الحوار الوطنى إفلاسه فى عرض قضية الديمقراطية والهتاف بتصحيح مسارها . .

فثقوا أنه رأىُ مواطن يحمل ما استطاع مسئولية المُواطنة . .

لم يخُن مصر فى ترابها

ولا عكّر عليها سُقياها

ولم يبع ولاءه لها بملء الأرض ذهبا

ولم يتملق أحدا على حسابها

ولا حَملتْ نفسٌ هوى لبلادها

كَنفسىَ فى فعلى وفى نفثاتى

وهذا سِرُّ شَجْبى للنظام وللحوار فى موقفهما من الديمقراطية . .

فمن شاء فليقدر موقفى . . ومن شاء

فَلْيقُل : هذا هُرَاء . . ؟ !

لكننى أكرر - لآخر مرة - أن الحوار الذى غَطّى كل شئوننا بما استطاع من رأى قد مالأ ونافق النظام فى حديثه عنها إن كان قد تحدَّث على الإطلاق . . ! !

أنه ليس ولاءً للديمقراطية أن نقول : الديمقراطية هى الخلاص ، وهى منهجنا ، وقرّة أعيننا . . ولا أن نؤلف فى الحرية الكتب والمقالات والنثر الفصيح ، والشعر الرقيق .

بل لابد وفى اجتماع مائتين وخمسين من الصفَوة - كما وصفتهم البيانات ، والصحف والإذاعات - وإنَّ بينهم لكثيرين يستحقون هذا الوصف العزيز - أقول كان لأُبُدَّ لهم أن يدافعوا عن الديمقراطية دفاع الفاقهين ، ويقدموا مشروعا كاملا لتطبيقها - الأمر الذى لم يحدث منهم أبدا ! !

* * *

ولعلى أكون قد ملأت نيابة عنهم هذا الفراغ ، واستدركت ما نسوه أو تناسوه قبل فوات الأوان ؟ ؟ ! !

ولقد قدمتُ فى مذكراتى التى نشرتها منذ عام ونصف العام ، ما أسميته «مفردات» للحل الصحيح . . وتتلخص بإيجاز فى هذه النقاط . .

* * يستقيل الرئيس مبارك من رئاسة الحزب الوطنى .

* * يشكل وزارة ائتلافية من المستقلين والحزبيين .

* * يشكل الرئيس وأعضاء الحكومة الائتلافية بمعاونة النقابات والهيئات لجنة مؤسَّعة تضع دستورا جديدا للبلاد ويتناقش أعضاؤها بصوت جهير ، وفى حرية تكون فوق كل ضغط أو توجيه .

* * كى يشارك المواطنون جميعا فى حواراتها تُجنّد كل وسائل الإعلام لتحقيق ذلك .

* * يوضع مع الدستور ما أسميه «الميثاق الدستورى» يكون عهدا وموْثقا يلتزم به جميع المواطنين . ويُنصُّ فيه على مقاومة كل من يخرج عليه . .

* * إذا أقرَّ الشعب الدستور بالموافقة عليه ، يصدر القرار الجمهورى بالعمل فور التصديق عليه .

* * ينص الدستور أول ما ينصّ على أنه لا استفتاء بعد اليوم على منصب الرئيس بل انتخاب حر بين الذين سيرشحون أنفسهم لشغل هذا المنصب .

* * جميع انتخابات الرياسة ، ومجلس الشعب ، والمحليات تكون تحت إشرافٍ لجنة عليا تضم مع وزير الداخلية خمسة أو أكثر من كبار القُضاة ، يختارهم «مجلس القضاء الأعلى» أو «مجلس الدولة» أو «المحكمة الدستورية» .

* * تقوم جميع أجهزة الدولة بالعمل الدائب والمستمر لِبَثِّ الولاء الوثيق للدستور ، وللديمقراطية ـ بين طوائف الشعب ، وطلاب المدارس والمعاهد والجامعات ، وبين عمالنا فى المصانع وفَلاَّحِينا فى القرى والمزارع .

* * *

وبعد – فهذه شمعة على الطريق إذا مضينا فى ضوئها المتواضع ، فسوف نكون قد رددنا مصر إلى الشعب . . ! !

فهذا ما تريده مصر كلها اليوم

وغداً تُغرد العصافير . .

وتغنى مع الجماهير الهادرة ، وهى تصيح :

رُدُّوا .

مصر

إلى

الشعب

ولله عاقبة الأمور

كتب المؤلف

١- من هنا . . نبدأ .
٢- مواطنون . . لا رعايا .
٣- الديمقراطية ، أبداً . .
٤- الدين للشعب .
٥- هذا . . أو الطوفان .
٦- لكى لا تحرثوا فى البحر .
٧- لله ، والحرية (ثلاثة أجزاء)
٨- معاً على الطريق محمد والمسيح
٩- إنه الإنسان .
١٠- أفكار فى القيمة .
١١- نحن البشر .
١٢- إنسانيات محمد .
١٣- الوصايا العشر .
١٤- بين يدى عمر .
١٥- فى البدء كان الكلمة .
١٦- كما تحدث القرآن .
١٧- وجاء أبو بكر .
١٨- مع الضمير الإنسانى فى مسيره ومصيره .
١٩- كما تحدث الرسول .
٢٠- أزمة الحرية فى عالمنا .
٢١- رجال حول الرسول .
٢٢- فى رحاب على .
٢٣- وداعاً .. عثمان .
٢٤- أبناء الرسول فى كربلاء .
٢٥- معجزة الإسلام عمر بن عبد العزيز
٢٦- عشرة أيام فى حياة الرسول .
٢٧- . . والموعد الله .
٢٨- كما تحدث الرسول .
٢٩- الدولة فى الإسلام .
٣٠- دفاع عن الديمقراطية .
٣١- قصتى مع الحياة .
٣٢- لو شهدت حوارهم لقلت . .

كتب للمؤلف تحت الطبع

١- إلى كلمة سواء

٢- الإسلام ينادى البشر

رقم الإيداع : ٧٤٠٩ / ٩٤

لَوشهِدْتَ حِوارهُم لَقُلْتُ ...

كتاب مُتواضع فى حجمه ، عظيم فى فائدته . إنه صيحة جديدة لداعية الحرية والديمقراطية ـ الكاتب الكبير والمفكر الإسلامى الاستاذ خالد محمد خالد . فكاتب هذه السطور ، منذ حمل قلمه فى أواخر الأربعينات من هذا القرن إلى يومنا هذا ، وهو يغنى للحرية ، ولا يدع فرصة تسنح دون أن يدعو قومه إليها ، وإن كتاباته التى ذاعت شهرتها فى الآفاق ، ومقالاته العديدة ، وأحاديثه المتفرقة ، كل هـذه كانـت ولا تـزال علامـات علـى الطريق ، تتسم بالصدق والإخلاص ولا يشوبُها شائبة من هوى أو غرض .

هذا الكتاب الذى بين يديك أيها القارىء الكريم لا نجد ما يصفه أفضل من قول مؤلفه عنه :

* إنه كتاب يجيىء فى أوانه . .
* يجيىء والحاجة إليه أعظم ما تكون . . .

الناشر

المقطم للنشر والتوزيع

٥٠ ش الشيخ ريحان – عابدين – القا